مستثنى من عدم جواز عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة كما استثنى
الضمير المتصل بالفاعل المتقدم العايد على المفعول به المتاخر نحو ضرب
غلامه زيدا او مجرور رب العايد على مميزه نحو ربه امراة وهذا الضمير
واجب الافراد والتذكير وان جمع مونثه او ثني او انث وضمير الشان
العايد خبره الملزم كونه جملة نحو هو الله احد وضمير القصة كذلك نحو فانها
لا تعمى الابصار والضمير الفاعل المرفوع بنعم وبيس العايد على مميز نحو
بيس للظالمين بدلا والضمير المبدل منه العايد على البدل نحو ضربته زيدا
والضمير الواقع مبتدا العايد على خبره نحو انت زيد وانا عمرو فالمستثنيات
سبع نظمها من قال

وعود مضمر على ما اخرا	لفظا ومعنى منعه قد ظهر اشتهرا
الا بسبع ما تلا لفاعل	مجرور رب قصة والمبدل
وفاعل بنعم والشاذ ع	ان اعمل الثاني بلا تنازع
وعايد لخبر قد افردا	كانت زيد وهو عمرو قد بدا

والمراد بالمعنى الرتبة فالاول اي الاولى عندهم تقلعته بتنصيب لسبقه لنون
ويقدر مثله بعد تعزم اي الياء وتكون من عود الضمير على متاخر في اللفظ
متقدم في الرتبة وهو جايز كقوله فاوجس في نفسه خيفة موسى
وعلى كل فهو ظرف لغو مفعول به في محل نصب قال في الخلاصة

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل	قبل فللواحد منهما العمل
والثاني اولى عند اهل البصرة	واختار عكسا غيرهم ذا اسرة

اعرابها قد تقدم معنى الباب لغة واصطلاحا
كما تقدم من الاوجه السابقة ولكن الاحسن انها موقوفة لا معربة و لا
مبنية لانه غني عن تقدير ومع ذلك العرض حاصل وهو تمييز الكلام السابق
عن الكلام اللاحق باب خبر مبتدا محذوف الخ وهذا اقرب الوجوه منها
لما علمت من ان الخبر هو محط الفايدة فالاولى بالحذف المبتدا واعلم ان المصـ
رحمه الله لما ذكر فيما سبق ما يعرف به الفعل من حيث هو شرع الان في
بيان اقسامه فقال باب الافعال اي هذا باب بيان حقايق الافعال وانما
قدرنا حقايق لانه ذكر حقايق الافعال بالمثال بقوله ضرب الخ وذلك بنا
على

على ما قاله ابن الحاجب من ان التعريف يفاد بالمثال وقدم الافعال على
الاسما لقلة افرادها واحكامها ولانها عاملة في الاسما كالفاعل ونايبه
واسم كان واخواتها واخبارها ومفعولي ظن والحال والتمييز وغير ذلك
ورتبة العامل التقدم ولانها كالوسيلة بالنسبة للاسما والوسايل مقدمة
على المقاصد والمراد بالافعال الافعال الاصطلاحية اخذا من التقسيم
الى ثلاثة اقسام فان ذلك ليس الا للافعال الاصطلاحية اي انواعها لا صيغها
لانها لا تنحصر في ثلاثة ولا الافعال اللغوية التي هي جمع فعل بفتح الفا
وهو المصدر اي الحدث اي الذي يحدثه العامل من قيام او قعود او غير ذلك
لانها لا تنحصر ايضا فهذا القيد مراد المتن لنص القرينة عليه بقوله
ثلاثة كما عرف ولان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولذا لم يحتج الى
التصريح به فال في قوله او لا الافعال للعهد الذهني وفي قوله ثانيا الافعال
ثلاثة للعهد الذكري لتقدم ذكرها في الترجمة اي الافعال الاصطلاحية
من حيث زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما وهي جمع
فعل بكسر الفا وهو جنس تحته ثلاثة انواع فكان التعبير بالمفرد اخصر
ولكن اراد مزيد البيان للمبتدي ولاجل ذلك اعاد قوله الافعال فاقام
الظاهر مقام المضمر والا فكان الاخصر ان يقول وهي ثلاثة
ثلاثة اي ولا رابع لها اجماعا اي منحصرة فيها وانما قلنا منحصرة فيها لان لام الافعال
الجنس اذا دخلت على مبتدا كما هنا كان منحصرا فيما بعده فالمعنى الافعال منحصرة
في ثلاثة كما انها اذا دخلت على خبر كان منحصرا فيما قبله كقوله زيد
الامير قال سيدي على الاجهوري

مبتدا بلام جنس عرفا	منحصر في مخبر به وفا
وان عري عنها وعرف الخبر	باللام مطلقا فبالعكس استقر

فقوله مطلقا اي سواء كان الخبر جامدا او مشتقا ودليل الحصر في الثلاثة ان الفعل
ان تاخر التلفظ به عن وقوعه وانقطاعه فهو الماضي او قارن بعض وجوده
فهو الامر او تقدم التلفظ به على الفعل فهو المضارع قال تعالى ما بي
ابدينا اي المستقبل وما خلفنا اي الماضي وما بين ذلك اي الحال ماض
قدمه على المضارع ثم هو على الامر اقتدا بالكتاب العزيز فان الله

Copyright © King Saud University